كلية الحقوق
قسم القانون الدولي العام

إشكاليات تطبيق القضاء الليبي للمعاهدات الدولية في ضوء أحكام القانون الدولي

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث

عبدالكريم بوزيد فرج بوزيد

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور / حازم محمد عتلم — **مشرفاً رئيساً**

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام - كلية الحقوق - جامعة عين شمس ووكيل الكلية الأسبق.

الأستاذ الدكتور / سعيد سالم جويلي — **عضواً**

أستاذ القانون الدولي العام - كلية الحقوق - جامعة الزقازيق.

الأستاذ الدكتور / حسين حنفي عمر — **عضواً**

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام - كلية الحقوق - جامعة المنوفية.

الأستاذ الدكتور / محمد رضا الديب — **مشرفاً وعضواً**

أستاذ القانون الدولي العام المساعد - كلية الحقوق - جامعة عين شمس.

٢٠١٩م

كلية الحقوق
قسم القانون الدولي العام

صفحة العنوان

اسم الطالب: عبدالكريم بوزيد فرج بوزيد

اسم الرسالة: إشكاليات تطبيق القضاء الليبي للمعاهدات الدولية في ضوء أحكام القانون الدولي

الدرجة العلمية: الدكتوراه

القسم التابع له: القانون الدولي العام

اسم الكلية: الحقوق

الجامعة: عين شمس

سنة التخرج:

سنة المنح:

كلية الحقوق
قسم القانون الدولي العام

إشكاليات تطبيق القضاء الليبي للمعاهدات الدولية في ضوء أحكام القانون الدولي

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

عبدالكريم بوزيد فرج بوزيد

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور / حازم محمد عتلم **مشرفاً رئيساً**

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام - كلية الحقوق - جامعة عين شمس ووكيل الكلية الأسبق.

الأستاذ الدكتور / سعيد سالم جويلي **عضواً**

أستاذ القانون الدولي العام - كلية الحقوق - جامعة الزقازيق.

الأستاذ الدكتور / حسين حنفي عمر **عضواً**

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام - كلية الحقوق - جامعة المنوفية.

الأستاذ الدكتور / محمد رضا الديب **مشرفاً وعضواً**

أستاذ القانون الدولي العام المساعد - كلية الحقوق - جامعة عين شمس.

الدراسات العليا

ختم الإجازة: **أُجيزت الرسالة:** **بتاريخ / /**

موافقة مجلس الكلية **موافقة مجلس الجامعة**

﴿ وَلَا يَنقُضُونَ الْمِيثَاقَ ﴾

صدق الله العظيم

سورة الرعد الآية (٢٠)

إهداء

إلى أمي وأبـي حفظهما الله

إلى زوجتي التي شجعتنـي ودعمتنـي بـلا حدود

إلى أبـنـائي الأعـــزاء

أهدي ثمرة جهدي

الباحث

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان لأستاذي الفاضل، العالم الجليل **الأستاذ الدكتور / حازم محمد عتلم** أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام – كلية الحقوق – جامعة عين شمس ووكيل الكلية الأسبق.

على قبول سيادته الإشراف على هذه الرسالة، وعلى كل ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات، كان لها بالغ الأثر في نفسي. وأنه لشرف كبير لي أن تحمل رسالتي اسم هذا العالم الكبير. مع الدعاء له بموفور الصحة والعافية، وأدامه الله نبراساً يهتدي بعلمه كل طلبة العلم في مجال القانون الدولي العام.

عميق شكري للسادة العلماء أعضاء لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، **الأستاذ الدكتور / سعيد سالم جويلي** أستاذ القانون الدولي العام – كلية الحقوق – جامعة الزقازيق.

الأستاذ الدكتور / حسين حنفي عمر أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام – كلية الحقوق – جامعة المنوفية.

الأستاذ الدكتور / محمد رضا الديب أستاذ القانون الدولي العام المساعد – كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

فلهم كل الشكر والتقدير على قبولهم الاشتراك في تقييم هذه الرسالة، والذين ستضيف ملاحظاتهم القيمة الكثير لرسالتي، وجعل الله كل ما بذلوه من جهد في قراءة هذه الأطروحة في ميزان حسناتهم، مع الدعاء لحضراتهم بموفور الصحة والعافية.

الباحث

مُقَدِّمَة

في الكثير من المنازعات التي تعرض على القضاء الوطني يكون موضوعها قد حظي باهتمام دولي، وتم تنظيمه عن طريق اتفاقيات دولية سواء كانت جماعية أو ثنائية.

ولا يقتصر ذلك الاهتمام على مجال معين، بل يكاد يكون شاملاً لأغلب المجالات، بهدف محاولة إيجاد قواعد قانونية مشتركة لتنظيم العلاقات التي تسعى الدول إلى توحيدها، والتغلب على تناقض الحلول المتبعة في الأنظمة القانونية الوطنية وقصورها.

ولكن تطبيق المعاهدات الدولية من قبل المحاكم الوطنية ليس بالأمر المتاح دائماً، وقد كشفت الممارسة العملية عن وجود العديد من الإشكاليات التي تعترض المحاكم الوطنية في سبيل ذلك، وبناء عليه فإن البحث يحاول إبراز هذه الإشكاليات.

أولاً: أهمية الموضوع

١- هذا الموضوع لم تتم دراسته بشكل كامل يتناول جميع جوانبه، خاصة في النظام القانوني الليبي، لذلك تأتي هذه الدراسة لتتبع تطبيق المحكمة العليا في ليبيا للمعاهدات الدولية، لإظهار مواطن الخلل ولفت الانتباه لمعالجتها بالشكل الذي يضمن التطبيق السليم لتلك الالتزامات الدولية.

٢- ارتبطت ليبيا بالعديد من الالتزامات الدولية لا زالت مستمرة رغم تغيّر الأنظمة المتعاقبة، مما يلزم معه دراسة الأحكام الدستورية المتعلقة بهذا الموضوع في مختلف المراحل التي مرت بها البلاد لبيان تلك الإشكاليات، ومحاولة الاستفادة من الايجابيات وتلافي السلبيات خاصة وأن ليبيا مقبلة على إصدار دستور جديد.

٣- يثير هذا الموضوع جدلاً مستمراً في أوساط الرأي العام، فقد أثارت العديد من المعاهدات الدولية اعتراضات واسعة داخل الدول، فيتم مخاصمة تلك الأدوات الدولية أمام المحاكم الوطنية، والتي قد تكون

خبرتها في مجال القانون الدولي ليست في المستوى المطلوب، فتصدر عنها أحكاماً قد تنتهك قواعد القانون الدولي.

٤- ازدياد المنازعات بين الدول بسبب الأحكام القضائية الوطنية التي لم تلتزم بالقانون الدولي، ومن تلك ما يعد في مصاف الدول المتقدمة، وقد انتهى الأمر إلى مسئولية الدولة بسبب عدم التزام محاكمها بتطبيق المعاهدات الدولية.

وبناء عليه فإن **إشكالية الدراسة** تتمثل في أن النظام القانوني الليبي قد يفرض بعض القيود على نفاذ المعاهدات الدولية على المستوى الداخلي، ولا يتم الوفاء بتلك القيود رغم أن ليبيا كانت قد التزمت بالمعاهدة على المستوى الدولي، وذلك إما بعدم إجراء التصديق بعد الالتزام بالاتفاقية بالتوقيع عليها مثلاً، أو بأن يكون التصديق ناقصاً لا يفي بكل المتطلبات الدستورية، أو بعدم نشر نصوص المعاهدة الدولية، أو إصدار قانون يتعارض معها، أو بعدم إصدار قانون كما يتطلبه تنفيذ بعضها، أو بفرض رقابة قضائية لاحقة عليها بعد الالتزام بها دولياً، أو تفسيرها بشكل يتعارض مع قواعد تفسير المعاهدات الدولية.

الأمر الذي يؤدي إلى عدم تطبيقها من قبل القضاء الليبي، وهو ما قد يثير المسئولية الدولية للدولة.

ثانياً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على إشكاليات تطبيق القضاء للمعاهدات الدولية، من خلال دراسة المراحل المختلفة التي مرت بها الدولة الليبية، وبحث الأحكام الدستورية والقانونية التي لها علاقة بموضوع المعاهدات الدولية.

وبيان الممارسة العملية للسلطات في ليبيا ومدى تأثيرها على هذا الموضوع إيجاباً أو سلباً، ودراسة الأحكام القضائية التي صدرت تطبيقاً

للمعاهدات الدولية، والتدقيق فيها وفحصها لبيان مدى توافقها مع أحكام القانون الدولي.

ويقتصر البحث على دراسة أحكام المحكمة العليا في ليبيا لما لها من أهمية بالغة، حيث إن قانون المحكمة العليا ينص على أن المبادئ الصادرة عن المحكمة العليا تكون ملزمة للمحاكم الأدنى وللجهات الأخرى.

ثالثاً: منهج الدراسة

من المعروف أن منهج دراسة القانون الدولي العام يثير الكثير من الجدل، فقد ظهرت العديد من المدارس الفقهية بصدد بيان أساس إلزام القاعدة الدولية كل منها يقوم على فلسفة معينة، لا يتسع المجال لسردها.

وستعتمد هذه الدراسة على المنهج الذي يرى أن أساس القانون الدولي هو مجموعة من القواعد ذات القوة الملزمة بموجب ارتضاء الإرادة الشارعة لأشخاص القانون الدولي بها من ناحية، أو بناء على تلك القوة التي تسيطر على المجتمع الدولي من ناحية أخرى، بهدف تنظيم العلاقات الدولية بما يحقق مصالحها داخلياً ودولياً، وبما لها من قدرة على توقيع الجزاءات الرادعة. لأن ذلك هو الأكثر تعبيراً عن الواقع العملي للقانون الدولي العام.

على أن موضوع هذه الدراسة يقتضي في الكثير من الأحيان المقارنة بين ممارسة السلطات الوطنية في ليبيا وغيرها من الدول الأخرى، كما يتطلب أيضاً تحليل النصوص التشريعية والأحكام القضائية.

رابعاً: خطة الدراســـة

تقسم هذه الدراسة إلى بابين على النحو التالي:

الباب الأول: الإشكاليات المتعلقة بنفاذ المعاهدات الدولية في ليبيا

الفصل الأول: كيفية نفاذ المعاهدات الدولية في النظام القانوني الليبي

الفصل الثاني: أثر نفاذ المعاهدات الدولية على النظام القانوني الليبي

الباب الثاني: الإشكاليات المتعلقة بتفسير المعاهدات الدولية في ليبيا

الفصل الأول: الاختصاص بتفسير المعاهدات الدولية

الفصل الثاني: مدى التزام القضاء الليبي بقواعد تفسير المعاهدات الدولية